أكدوا أن أي تقييد للآراء يحتوي عليها سيجعله غير مقبول كليا

نواب: قانون الإعلام المزمع تقديمه من الحكومة.. مرفوض إن لم يكن لتعزيز الحريات

جنان بوشهري

حمد العليان

سعود العصفور

أكد عدد من نواب مجلس الأمة أن أي قانون تقدمه الحكومة بشأن تنظيم الإعلام يجب أن يكون لمزيد من الحريات وتعزيزها، وليس تقييدها، مبينين أن الشعب أتى بهم إلى مقاعدهم النيابية من أجل حماية حقوق الناس في التعبير.

جاء ذلك ردا على مشروع القانون المزمع تقديمه من قبل الحكومة بشأن تنظيم الإعلام.

من جهته قال النائب حمد العليان: «جئنا - كأعضاء - لتعزيز الحريات، وحماية حق الناس في التعبير عن الآراء، وإلغاء القوانين المقيدة للأفراد، لذلك فمشروع القانون المزمع تقديمه من الحكومة في شأن تنظيم الإعلام، مرفوض رفضاً قاطعاً بشكله الحالي».

من ناحيته أكد النائب سعود العصفور أن «أي قانون لا يأخذ التجارب القاسية التي مر بها الشعب الكويتي جراء العبارات المطاطة وغير المحددة في قوانين النشر والإعلام والجرائم الالكترونية هو قانون مرفوض».

وقال: «سنوات ضاعت من أعمار شباب الكويت نتيجة لقوانين سيئة مقيدة لحرية الرأي وأي إعادة إنتاج لهذه القوانين لن تكون مقبولة. لا عقوبة سجن لصاحب رأي مهما اتفقنا أو اختلفنا مع هذا الرأي».

بدورها قالت النائبة الدكتورة جنان بو شهري: «سبق وأن تحدثت مع الأخ وزير الإعلام بشأن قانون الإعلام، وأكدت عليه أن القانون يجب أن يكون لمزيد من الحريات المسؤولة، فلسنا دعاة الفوضى أو المؤيدين للاعتداء على كرامات الناس، إلا أن ما نشر عن مشروع الحكومة لتنظيم الإعلام - إن كان صحيحا - يتعارض بشكل كبير مع مفهوم تطويره وتنظيمه ودعم حرياته».

العليان: الشعب أتى بنا إلى مقاعدنا النيابية من أجل حماية حقوق الناس في التعبير

سعود العصفور: لا عقوبة سجن لصاحب رأي مهما اتفقنا أو اختلفنا معه

بوشهري: قانون الإعلام يجب أن يكون لمزيد من الحريات المسؤولة

أكد أنه تقدم بسؤال برلماني لرئيس الوزراء بشأن السياسة العامة

جوهر يطالب الحكومة بتقديم مشروع القانون بشأن «الوظائف القيادية» قبل بداية دور الانعقاد المقبل

حسن جوهر

طالب النائب د. حسن جوهر الحكومة بتقديم مشروع قانون لتنظيم التعيين في الوظائف القيادية قبل بداية دور الانعقاد المقبل، معلنا من جهة أخرى عن تقديمه سؤالا إلى سمو رئيس مجلس الوزراء عن السياسة العامة للحكومة.

وأوضح جوهر في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن المطالبات النيابية لسمو رئيس مجلس الوزراء خلال مناقشة برنامج عمل الحكومة في جلسة 18 يوليو الماضي تركزت حول معالجة النواقص التي تتضمنها الرؤية الجديدة خصوصا ما يتعلق بالإصلاحات المستحقة.

وبين أن الإصلاحات الاقتصادية والإدارية تمثل عصب التنمية وتؤدي إلى تعظيم موارد الدولة التي ينتظرها الشعب الكويتي منذ فترة طويلة، مشيرا إلى أن الرقابة البرلمانية مستمرة على السياسة العامة للحكومة في هذا الإطار.

وأبدى جوهر استغرابه من تغافل وتجاهل بعض هذه الإصلاحات التي كانت مدونة في برنامج عمل الحكومة السابق في المجلس المبطل والتي تم تقديمها في شهر نوفمبر من عام 2022.

وأوضح أن تلك الإصلاحات تشمل إعادة النظر في الرواتب الشهرية المبالغ فيها للمناصب الحكومية، وتنظيم عدد المناصب التي يتولاها فرد بشخصه أو صفته، ووضع وتنفيذ آليات قياس أداء القياديين بشكل سنوي والاعتماد عليها عند التجديد لهم، بالإضافة إلى وضع برامج لتأهيل القيادات في الجهات الحكومية المختلفة.

وقال جوهر إن هذه الإصلاحات هي عبارات وردت حرفيا بتقديم الحكومة مشروع قانون لتنظيم التعيين في الوظائف القيادية الذي كان من المفترض أن يقدم خلال 100 يوم من تقديم الحكومة برنامجها في المجلس المبطل.

وأشار إلى أن هذا القانون تم إدراجه في البرنامج الحكومي الجديد ومر عليه من المجلس المبطل ما يزيد على 200 يوما ولم تتقدم به الحكومة حتى الآن.

وذكر جوهر إن هناك قوانين متشابهة بنفس الهدف والغاية مقدمة من عدد كبير من أعضاء مجلس الأمة ومنها اقتراح اشتركت في تقديمه مع عدد من النواب، مطالبا الحكومة بضرورة الإسراع في تقديم المشروع بقانون قبل بداية دور الانعقاد المقبل.

من جهة أخرى، أعلن جوهر عن أنه تقدم بسؤال برلماني إلى سمو رئيس مجلس الوزراء يتعلق بالسياسة العامة للحكومة لتكون دليلا على صدق تعهدات الحكومة بتصحيح المسار.

الزيد يسأل الأستاد عن إجمالي عدد الموظفين الكويتيين المعينين في معهد الكويت للأبحاث العلمية

أسامة الزيد

وجه النائب اسامة الزيد سؤالين إلى وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة ووزير التعليم بالوكالة د.جاسم الاستاد.

نص السؤال الأول

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

"1" إجمالي عدد الموظفين الكويتيين المعينين في معهد الكويت للأبحاث العلمية.

"2" إجمالي عدد الموظفين غير الكويتيين الدائمين والمؤقتين المعينين في المعهد وجنسية كل منهم "مع الإشارة إلى اللغة الأم لكل موظف".

"3" كشف تفصيلي بالمؤهل العلمي وتاريخ التعيين والراتب الشهري والمكافأة السنوية والمزايا المالية والعينية والمسمى والدرجة والوظيفية والمهام المسندة إلى كل موظف غير كويتي يعمل لدى المعهد.

"4" هل تقدم جميع الموظفين غير الكويتيين بمعادلة الشهادة من وزارة التعليم العالي للحاصلين على الشهادة الجامعية من خارج دولة الكويت أو الجامعات والكليات الخاصة؟ إذا كانت الإجابة النفي يرجى تزويدي بالأسباب لكل حالة.

"5" هل أعلن المعهد عن حاجته لموظفين كويتيين بقصد إحلالهم محل الموظفين غير الكويتيين؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب يرجى تزويدي بالمستندات.

"6" هل استثني أي موظف غير كويتي من أي شرط من شروط التوظيف خلال السنوات العشر الأخيرة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب يرجى تزويدي بكشف تفصيلي يبين الأسباب لكل حالة توظيف.

"7" هل أعفى المعهد خلال جائحة كورونا وأثناء تطبيق سياسة الدوام الجزئي أياً من الموظفين غير الكويتيين من الحضور أو تطبيق نظام الحضور المرن عليهم في ظل إلزام بعض أو كل الموظفين الكويتيين بالحضور إلى مقر العمل؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب يرجى تزويدي بكشف تفصيلي يبين الأسباب لكل حالة إعفاء.

"8" هل يتمتع أي موظف غير كويتي بإعفاء من إثبات الحضور والانصراف؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب يرجى تزويدي بكشف تفصيلي يبين الأسباب لكل حالة إعفاء.

"9" هل لدى المعهد خطة محددة المدة تهدف نحو ترغيب الكويتيين في العمل في مجال الأبحاث العلمية؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب يرجى تزويدي بالمستندات.

"10" عدد الكويتيين الذين يعينون - سنوياً- وذلك خلال السنوات العشر الأخيرة؟ مع بيان عددهم لكل سنة على حدة، وما عدد المتقدمين منهم بطلب استقالة خلال سنة من تاريخ تعيينهم بالمعهد؟ مع تزويدي بأسباب الاستقالات المسببة، إن وجدت.

"11" ما المعوقات التي تؤدي إلى التسرب الوظيفي للموظفين الكويتيين؟ وهل للمعهد تصورات خاصة بإعادة النظر في المسارات الوظيفية وسلم الرواتب علاوة على حقوق ومزايا ومكافآت الموظفين الكويتيين؟

"تم اعتماد السؤال بتاريخ : 10 أغسطس 2023"

نص السؤال الثاني

لما كانت رؤية معهد الكويت للأبحاث العلمية تنص على أنه: بحلول عام 2030، سيكون المعهد مؤسسة معترف بها دوليا بصفته المؤسسة الأكثر تميزاً في المنطقة في مجال العلوم والتكنولوجيا والإبداع، وبوابة المعرفة المعروفة بكونها القوة الدافعة للوصول إلى ازدهار اقتصادي مستدام ونوعية حياة متميزة

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

"1" هل يوجد خطة استراتيجية حديثة معتمدة من مجلس أمناء معهد الكويت للأبحاث العلمية يجرى تطبيقها من قبل إدارة المعهد لتحقيق رؤية المعهد؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب يرجى تزويدي بالمستندات.

"2" ما الخطوات التي اتخذت فعلياً من إدارة معهد الكويت للأبحاث العلمية ومراكزه البحثية نحو تحقيق هذه الرؤية على أرض الواقع؟ مع تزويدي بالمستندات.

«الدستورية» تلقت طعناً في «المعاشات الاستثنائية»

المحكمة الدستورية

تلقت المحكمة الدستورية طعناً بشأن المعاشات الاستثنائية والمطالبة بعدم دستوريتها لعدم مساواة القياديين بالمواطنين، مطالبين بإبطال المادة 80 من قانون التأمينات الاجتماعية.

الغانم للبراك: هناك شبهات فساد شابت مستشفيات الضمان

مرزوق الغانم

قال النائب مرزوق الغانم إن تأسيس شركة مستشفيات الضمان الصحي جاء في إطار مبادرة الشراكة بين القطاعين العام والخاص وهذا هو أكبر مشروع للرعاية الصحية على الإطلاق بدأت فيه الحكومة موضحا وأن تشغيل شركة مستشفيات الضمان الصحي سيساهم في تخفيف العبء الإداري والمالي على الحكومة، والتشغيل سيعود بشكل ايجابي على المواطن الذي سيحصل على خدمات أفضل بسبب تخفيف الضغط على المستشفيات والمراكز التخصصية ورفع مستوى الخدمات الصحية التي تقدم للمواطنين بها.

وذكر الغانم «لاحظنا جميعا خلال الفترة الماضية ما أثير في وسائل التواصل وبعض الصحف المحلية عن وجود شبهة ضرر وقعت على المال العام نتيجة بعض الممارسات الخاطئة قام بها بعض المسؤولين في ظل صمت حكومي مريب، لذلك تقدمت بأسئلة برلمانية فيما يتعلق بشبهات الفساد المالي والاداري التي شابت شركة مستشفيات الضمان الصحي المدفوع من رأس مالها 74 في المئة من المال العام».

واضاف الغانم «وبناءً عليه وجب على نائب رئيس مجلس الوزراء وزير النفط وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار وزير المالية بالوكالة الالتزام بالإجابة على الأسئلة البرلمانية الموجهة له وفقا للقواعد و المدد الدستورية واللائحية المحددة».